مضروب الى الذات والشيء الواحد لا يكون منسوبا ولا منسوبا اليه واما الثاني فلان ما يكون نفس
الماهية ذاتية لم يجب ان يكون مركبا منها ومن غيرها فلم لا يجوز نفس الماهية جزء ذلك الغير فلا يكون
نفس الماهية بل جزء ذلك الغير المقدر فلان الجواب عن الوجهين الاول انا لا نسلم لشيء التالي وقوله
فيكون نفس الماهية جزء ذلك الغير فلا يكون نفس الماهية قلنا ان اراد انه لا يكون نفس الماهية التي
هي فيه ممنوع وان اراد انه لا يكون نفس الماهية المخصصة فمسلم لكن لا يضر اذ لا يلزم من ذلك ان لا يكون
نفس الماهية النوعية فلا يلزم خلاف المقدر والثاني ان هذه الشبهة ليست بلفظية حتى يلزم ذلك
المحذور بل انما هو اصطلاحية اى هي من اصطلاحات القوم قوله اما جنس او نوع او فصل اعلم ان اسماء
الكليات يطلق بالحقيقة مجاز انسب للدلالة ما نعم المدلول فقدم الجنس على النوع لانه جزء النوع والجزء مقدم على الكل
بالطبع فقدم بالوضع ليوافق الوضع الطبع وعلى الفصل لان الجنس اتم من الفصل والاتم مقدم في الذكر
على الانقص ولذلك وجب تقديم الاتم على الانقص في التعريفات فان قيل فلم قدم النوع على الفصل مع ان

الفصل

الفصل جزء والجزء مقدم على الكل بالطبع فيجب ان يقدم على النوع بالوضع كالجنس ليوافق الوضع الطبع قلنا
لما شارك النوع والجنس في كونهما مقولا في جواب ما هو ورده عقيب الجنس فصار مقدما على الفصل
فان قيل لم يقدم الفصل عليهما معا مع ان المقصود حاصل بذلك لا يقال لانه قد مر ان مرتبة الجنس مقدم
على مرتبة الفصل فلا يجوز تقديم الفصل عليه لان المخالفة لازمة على كلا التقديرين فتأمل قلنا ان الفصل شارك
للخاصة في كونهما مقولا في جواب اى شيء هو فينبغي ان يورد الخاصة عقيبه وبالعكس فلو كان الفصل مقدما
عليهما لزم ان يكون الخاصة مقدمة عليهما او على جميع الذاتيات فلزم ان يكون العرضي مقدما على بعض الذا
تيات او على جميعها وذلك ليس بحسن قوله اى لا خصوصية بفتح الخاء المعجمة الفوقانية اولى من ضمها لان
الخصوص بالضم مصدر فلا يدخل عليه الياء المصدرية لكن الضم غلط عام قوله فانه اذا سئل عن الانسان والفرس
آه يعني ان السؤال بما هو انما يكون عن تمام الماهية المختصة بما يرجع اليه هو فلو كان مرجع الانسان والفرس
معا وليس تمام الماهية المختصة بهما الا تمام الماهية المشتركة بينهما وهو الحيوان فيكون الجواب هو الحيوان

Copyright © King Saud University